مقدمة المؤلف

هذا الكتاب القصير في موضوع التنظيم الصناعي وُضعَ ليكون مقدمة مختصرة لأحد مواد أساسيات الاقتصاد. ومع مرور السنين ظهرت هناك تشعبات كثيرة ومهمة في مواضيعه الجانبية بجانب ما كان قد وضع لأجله ابتداءً. وبعض المستخدمين لهذا الكتاب جعلوه المرجع الأساس لمادة التنظيم الصناعي لطلبة البكالوريوس، مستعينين في توضيح مفاهيمه العامة بدراسات جانبية لقضايا خاصة في القطاع الصناعي، إضافة إلى مراجع أخرى مشابهة. وبعض المستخدمين الآخرين توسعوا في استخدامه ليغطي الاحتياج في برامج دراسية أخرى في مجال إدارة الأعمال أو السياسة العامة. وفي طبعات منقحة تلت لهذا الكتاب رأيت أن أقوم بمد قرائه بمزيد من التغطية العلمية للمفاهيم والقضايا الأساسية في موضوع التنظيم الصناعي، محاولاً تجديده مستعيناً بالمواضيع ذات التطور السريع، مما أعطاه صبغة النضج العلمي بشكل أو بآخر، وفي الوقت نفسه جعلته قابلاً لأن يكون سهل الفهم على الطلبة الذين خلفيتهم في الاقتصاد تعتمد بالدرجة الأولى على جوانب الاقتصاد الجزئي الأساسية.

وفي هذه الطبعة السادسة كان التغيير الأكبر قد ظهر في البابين الرابع والسادس. ففي الباب الرابع كانت الإضافات تعكس التغيرات الأساسية في مفاهيمنا عن تحليل السلوك السوقي. وتقليدياً كان يتم الحديث عن جوانب المنافسة السعرية، وكذا أشكال التآمر السعري. أما الآن، فإننا نُقَدّر بأن المنافسة السعرية صار يركّز عليها في إطار المدى القصير المحاط بالالتزامات

الموردية الثابتة غير القابلة للرجوع عنها؛ مثل الاستثمارات في الوحدات الإنتاجية، وفي الأجهزة، والبحث، والأصول الموردية الأخرى المماثلة. والمنافسة في مثل هذه القرارات الاستثمارية تضع الحدود الأساسية لأشكال المنافسة المتكررة الحدوث في المدى القصير. إن أهمية ما نسميه "بالمنافسة الملتزمة" هي بالمثل أخذت حقها من البحث والتحقيق في الباب الرابع. أما التغيرات في الباب السادس فهي تعكس بشكل أساس الضعف الحادث في سياسة مكافحة الاحتكار التي طرأت خلال العقد الماضي.

إن هذه الطبعة المنقحة قد منحتنا فرصة مهمة لأن نعطي مزيداً من الاهتمام بالقضايا المهمة الحالية، حتى لو لم يظهر تغييراً جوهرياً في التنظيم العام للكتاب. كما أعطينا اهتماماً خاصاً بالأهمية الأساسية للمنافسة الدولية التي أثّرت على تعريفاتنا للسوق، وكذلك على تحليلنا لسلوك الأفراد والشركات المتعاملين فيه. كما أن التأثيرات الخاصة بالتحرر من التنظيم في الصناعات التي كانت تقليدياً منظمة قد أعطيت مزيداً من التحليل في الكتاب كل ذلك أعطى الموضوع شكلاً أكثر تناسقاً.

والمؤلف كثير الامتنان لاستدراكات المستفيدين من هذا الكتاب في طبعته السابقة، سواء أكانت استدراكات خاصة أم عامة. والشكر أيضاً لطلبة البكالوريوس في مادة التنظيم الصناعي، الذين كانوا أشبه بحقل تجارب في تعريض أنفسهم لهذه الجوانب الجديدة من أصول تدريس الكتاب.

مقدمة المترجم

لقد كان لموجة العولمة وتحرير التجارة الدولية دور مهم في إعادة الهيكلة الاقتصادية وبالذات في الدول النامية لتأخذ الميزات النسبية دوراً قيادياً في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. وفي الماضي عندما كانت اقتصادات الدول النامية معزولة ومليئة بأشكال التشوهات السعرية وتسيطر عليها الأساليب الحمائية المختلفة، كانت شركات القطاع الخاص فيها تتمتع بكل الأرباح الاحتكارية الممكنة، وكانت تُحمى بموانع دخول إقليمية كفيلة بضمان الحصول على حياة هادئة من مشكلات المخاطر السعرية، ناهيك عن سلوكيات المنافسة السعرية الافتراسية.

إن هذا التوجه الجديد في انفتاح الأسواق سيجعل اقتصاداتنا النامية أكثر اندماجاً في الاقتصادات العالمية، وسيجعل الهياكل السوقية لدينا عرضة للتغير المستمر والتأثر بالهياكل السوقية في الدول الأجنبية. وستساهم الشركات متعددة الجنسية في إعادة رسم أو ربما خلخلة التراكيب الهيكلية السوقية في الدول التي أصبحت قادرة على الانتقال إليها بحرّيّة. وهذه الشركات بما أوتيت من كفاءات تسعيرية وتقنية ستكون قادرة في التأثير على الأرباح والتكاليف لشركاتنا في القطاع الخاص.

إن هذه التغيرات التي بدت بوادرها ستؤدي لا محالة إلى حدوث نقلة مهمة في الاستراتيجيات السوقية التنافسية لشركاتنا، وستبدأ منشآت احتكار القلة لدينا بإعطاء اهتمام أكبر بعناصر الهيكل السوقي، كتركز البائعين، وتمييز المنتجات، ومحاولة إيجاد موانع للدخول إلى أسواقها.. إلخ.

وليس مستبعداً أن يزداد تركز البائعين في أسواقنا المحلية، وأن تـزداد فرص الاندماجات والتكتلات بأنواعها الرأسية والأفقية. وبمـا أن مبـدأ تعظيـم الأرباح وتقليل التكاليف هو الـذي يوجـه خيـارات المنشـآت سـواء الوافـدة إلى أسواقنا أو القائمة أصـلاً فيـها، لـذا فـإن تغـيرات كبـيرة في السـلوك السـوقي للمنشآت المشاركة في أسواقنا تبدو أمراً محتمـاً. وسـتتبنى هـذه المنشـآت طرقـاً مختلفـة فيمـا يتعلـق بقراراتـها التسـعيرية السـوقية؛ مثـل ثبيـت الأسـعار، والكارتل، والقيـادة السـعرية، وأنمـاط التـآمرات السـعرية التكتيكيـة الأخـرى المعروفة. وليس مستبعداً أيضـاً إذا نشـأت في الأفـق بـوادر مزيـد مـن المنافسـة السوقية أن تظهر أشكال متفاوتة من سياسات التسعير الافتراسية التي تنطلـق مـن رغبـة المنشـآت القائمـة في السـوق في إبعـاد المنشـآت الجديـدة الراغبـة في الدخول أو الصغيرة التي أخلت بالاتفاقات السعرية التآمرية.

إن أسـس التحليـل الاقتصـادي تؤكـد أن الهيـاكل السـوقية وسـلوك المنشآت داخل هذه الهياكل يؤثران على مستوى الإنجاز المتحقق في اقصاداتنا. والإنجاز بعناصره المعروفة: كالكفاءة في استخدام المـوارد، والتطويـر في توسـيع وتحسين تدفق السلع والخدمات، والثبات في الأسعار والتوظيـف، والعدالـة في معاملة أفراد المجتمع، تحقيقها مرهون بقدرتنا أولا على التعرف علـى طبيعـة الهياكل السوقية السـائدة في اقتصاداتنـا وعلـى أنـواع السـلوك السـوقي الـذي يصف وضع المنافسة في هذه الأسواق في شـتى القطاعـات الصناعيـة والزراعيـة والخدميـة. ودولنـا العربيـة كلـها في حاجـة ماسـة لأن تحسـن مـن إنجازهـا السوقي، لذا فمن الواجب أن تسعى أكثر من أي وقـت مضـى، عندمـا كـانت اقتصاداتـها معزولـة، إلى اسـتخدام أدوات نظريـة السـعر لتفحـص هياكلـها

السوقية وتأمّل أشكال السلوك السوقي فيها واستنتاج الأسباب الجيدة والسيئة التي تشرح مستوى الإنجاز المتحقق لديها. وقد تنشأ لدينا حاجة من خلال هذه المعرفة لتقييد بعض أنواع السلوك السوقي إضافة إلى السعي نحو تغيير بعض عناصر الهيكل السوقي التي تعيق الإنجاز الأمثل في قطاعات اقتصاداتنا المختلفة. ولعل الوقت قد حان لأن يقوم صناع السياسة الاقتصادية في بلداننا ومع حلول عصر العولمة وتداخل الاقتصادات العالمية بسن السياسات ووضع القوانين التي تمنع الاحتكار وتشجع المنافسة وتضمن مستوى متقدماً ومقبولاً من الإنجاز السوقي وقادراً على تحقيق التوزيع الأمثل لمواردنا الاقتصادية النادرة.

لقد حاولت السياسة العامة في الدول الصناعية تطوير المنافسة وتقليل نفوذ الاحتكارات في أسواقها المختلفة، ولذا أوجدت القوانين وتبنت التنظيمات المختلفة التي تحكم ممارسات وحدات الأعمال في تلك الأسواق. ومؤلف الكتاب "ريتشارد كيفز" الذي أتممنا ترجمته بحمد الله قد قام بمحاولة متميزة لدراسة قطاع الصناعة الأمريكي مستعرضاً أشكال الهياكل السوقية المختلفة القائمة في تلك الأسواق من خلال تطورها التاريخي من بداية القرن الماضي إلى وقتنا الحاضر، كما حلل سلوك المنشآت الصناعية ضمن هذه الهياكل السوقية. وبعد ذلك استخدم النتائج التي توصل إليها في الحكم على مستوى الإنجاز المتحقق لقطاع الصناعة هناك. وكم هو حري بنا أن نستخدم مثل هذه المناهج العلمية في الحكم على أسواقنا المحلية، إضافة إلى إدخالها بوصفها موادّ دراسية تدرّس في المجالات ذات العلاقة، وبالذات مجال التنظيم الصناعي، والتسويق، وإدارة الأعمال، والسياسة العامة.. ونحو ذلك.